

مجلس التنمية الصناعية

الدورة السادسة والأربعون

فيينا، ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

لجنة اليونيدو الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

تقرير الرئيسة

هذه الوثيقة صادرة عملاً بالمقرر م ت ص-٤/٤-٤ بشأن إنشاء لجنة استشارية مستقلة لمراجعة الحسابات، ووفقاً للإطار المرجعي الذي اعتمد في ذلك المقرر، وخاصة الفقرتين ٢ (و) و٢٤. ويقدم هذا التقرير معلومات عن أنشطة لجنة مراجعة الحسابات والمشورة التي أسدها وتقييمها الذاتي. وسترد أي تعليقات من المدير العام و/أو ردود الإدارة في إضافة إلى هذه الوثيقة.

أولاً- أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات منذ إنشائها حتى تموز/يوليه ٢٠١٨

١- عقدت اللجنة الاستشارية اجتماعها الأول في مقر اليونيدو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وانتُخبت السيدة يوكو كاييتشو رئيسة لها. وكان الغرض الرئيسي من الاجتماع هو تمكين أعضاء اللجنة من فهم مهمتهم، والتعرف على مجال التركيز الحالي لأعمال اليونيدو، وإقامة علاقة عمل قوية ومنفتحة. وأعدت اللجنة الاستشارية، استناداً إلى هذه المناقشات، مشروع برنامج عملها الذي حدّدت فيه ثلاثة مجالات ذات أولوية، هي:

(أ) التعجيل بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات المقدمة من مراجع الحسابات الخارجي ومراجع الحسابات الداخلي ووحدة التفتيش المشتركة؛

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



(ب) زيادة التواؤم بين برنامج عمل المراجعة الداخلية للحسابات وأهداف أعمال اليونيدو واستراتيجياتها ومخاطرها؛

(ج) تعزيز وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات استناداً إلى معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

٢- وقد أُطلع المدير العام على مشروع برنامج العمل، وفي آذار/مارس ٢٠١٨، قدّمت رئيسة اللجنة الاستشارية وعضو من أعضائها إحاطة (يسرّها وأدارتها رئيسة مجلس التنمية الصناعية، سعادة السيدة باولينا فرانسيسكي نافارو) إلى الدول الأعضاء بشأن الاجتماع الأول للجنة وبرنامج عملها.

٣- وعقدت اللجنة اجتماعاً عن بعد مع شعبة الرقابة الداخلية، في أيار/مايو ٢٠١٨، لمتابعة المناقشات الأولية المتعلقة بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات.

٤- واستعرضت اللجنة الاستشارية تقرير مراجع الحسابات الخارجي لسنة ٢٠١٧ في أيار/مايو ٢٠١٨، وقدّمت تعليقاتها إلى المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة لتعميمها على الدول الأعضاء.

ثانياً - تنفيذ برنامج عمل اللجنة الاستشارية

٥- **التعجيل بتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات:** أكدت اللجنة أهمية تعزيز تولى الإدارة زمام خطط العمل فيما يتصل بالمسائل التي حددها شعبة الرقابة الداخلية. وأسدت اللجنة الاستشارية المشورة التالية:

(أ) بدلاً من تقديم توصيات، وهو ما قد لا تتفق معه الإدارة تمام الاتفاق، ينبغي لشعبة الرقابة الداخلية أن تتفق مع الإدارة على إجراءات إدارية مناسبة تتناول النتائج الأساسية؛

(ب) ينبغي أن تكون خطط عمل الإدارة محدّدة ومقيّدة بإطار زمني. وينبغي بيان هوية متّخذي الإجراءات داخل الإدارة وإخضاعهم للمساءلة؛

(ج) ينبغي أن تُبرز عمليات مراجعة الحسابات التي تنفذها شعبة الرقابة الداخلية المخاطر المحدقة بالمنظمة وأن تشير إلى الأسباب الجذرية للمشاكل، حتى يتسنى للإدارة أن تعالج المسائل بفاعلية وأن تقدّم تقريراً عنها إلى المدير العام والمجلس؛

(د) ينبغي أن تقدم الشعبة تقارير دورية إلى المدير العام والمجلس عن حالة تنفيذ خطط العمل إلى جانب الآثار المترتبة على مخاطر التأخر في اتخاذ الإجراءات؛

(هـ) ينبغي للجنة إدارة المخاطر أن تتولى الإشراف على تنفيذ خطة العمل وتنسيقها على نطاق المنظمة من أجل تنفيذ عمليات المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات واستعراضات وحدة التفتيش المشتركة.

ثالثاً - تعليقات على تقرير مراجع الحسابات الخارجي لسنة ٢٠١٧

٦- وردت في تقرير مراجع الحسابات الخارجي (الوثيقة IDB.46/3) ملاحظات ذات أهمية عن أداء اليونيدو أعمالها على المستوى الاستراتيجي. وإضافةً إلى سد الفجوة الكائنة في تمويل مهام اليونيدو الأساسية، ترى اللجنة الاستشارية أن المجالات الملحة الثلاثة التالية تستلزم أن تتخذ الإدارة إجراءات فورية بشأنها.

٧- **إنشاء إطار إدارة المخاطر:** حث مراجع الحسابات الخارجي، في القسم دال-٢ من تقريره، اليونيدو على تحديث إطار الرقابة الداخلية وإعداد بيان الرقابة الداخلية. واللجنة الاستشارية تؤيد بقوة هذه التوصيات. فلا غنى عن تنفيذ إطار فعال للرقابة الداخلية مع تنفيذ عمليات محدّدة من أجل تمكين اليونيدو من توقع المخاطر الناشئة في بيئة الأعمال المتزايدة التغير والتصدي لها في الوقت المناسب. ويكتسي تصنيف المخاطر المحدقة باليونيدو وتوضيح الأدوار والمسؤوليات المسندة فيما يخص مراقبة المخاطر وإدارة مخاطر محددة أهمية حاسمة. ونحن نتطلع إلى أن تطلعنا لجنة إدارة المخاطر على التقدم الملموس الذي أحرز بشأن هذه المسألة حينما يجتمع مع رئيستها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

٨- وثمة وجه محدّد من المخاطر يتصل بالثغرات الكائنة في التوظيف في المراجعة الداخلية للحسابات والتقييم. وستوثق عملية حصر الضمانات التي تجريها الشعبة حالياً الأفكار المتعمقة المتعلقة بالمخاطر الاستراتيجية غير المشمولة في الوقت الحالي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتوظيف.

٩- ومن الضروري، كما أوصى مراجع الحسابات الخارجي، أن تُجسّد أدوار اللجنة الاستشارية ونطاق عملها في قواعد اليونيدو ولوائحها، وكذلك في إطار الرقابة الداخلية، نظراً إلى أن اللجنة الاستشارية تشكل عنصراً مهماً من عناصر إدارة المخاطر في اليونيدو.

١٠- **رصد تكاليف ممارسة الأعمال وتحليلها:** أوصى مراجع الحسابات الخارجي، في القسم دال-١ من تقريره، بأن تعزز اليونيدو قيام مديري المشاريع وجميع من يدعمون تلك الخدمات بتسجيل الوقت. فهذا عنصر مهم لرصد تكاليف دعم البرامج، وهو ليس مرهقاً بفضّل البرمجيات البسيطة والزهيدة التكلفة المتاحة لهذا الغرض. وعلى اليونيدو بوجه عام أن تُرسي عملية متينة لرصد وتحليل تكاليف ممارسة أعمالها في مجالات مختلفة. فمن شأن ذلك أن يؤدي لا إلى زيادة الشفافية في استخدام الأموال فحسب، بل وإلى تمكين اليونيدو أيضاً من الوقوف على أوجه القصور وقياس مستواها مقارنةً بغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في السوق.

١١- **تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تشاطر اللجنة الاستشارية مراجع الحسابات الخارجي شواغله إزاء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتؤيد التوصيات الواردة في القسم دال-٣ من التقرير. ذلك أن اليونيدو لا بدّ أن تكون لها استراتيجية رقمية شاملة. فمجرد التركيز على عمليات النظام اليومية وصيانة النظام ودعمه غير كاف. ذلك أن الابتكار في أعمال اليونيدو سيحصل من خلال اعتماد استراتيجي لتكنولوجيات تقليدية ومستجدّة في ظل شعور قوي بالحاجة هذه المسألة. وتؤيد اللجنة الاستشارية توصيات مراجع الحسابات الخارجي ومفادها تحسين دمج اعتبارات تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في المناقشات المتعلقة باستراتيجية الأعمال بوجه عام، وتعزيز حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة الأمن السيبراني، وإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات، وتحديد الأدوار الرئيسية المفقودة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورسم خارطة طريق متناسقة بشأن شراء معدات تكنولوجيا المعلومات.

١٢- وترى اللجنة الاستشارية أنَّ من المهم للغاية أن يتولى المجلس زمام تقارير مراجع الحسابات الخارجي، وأن يرتب المسائل من حيث أولوياتها، وأن يطلب إلى المدير العام تنفيذ الإجراءات عن طريق توفير الموارد اللازمة. ولذلك، نرى أنه ينبغي إخضاع تقارير مراجع الحسابات الخارجي لمناقشة مستفيضة في لجنة البرنامج والميزانية ودورات المجلس. ولتيسير ذلك، تطلب اللجنة الاستشارية أن تنظر لجنة البرنامج والميزانية في تعليقاتها على تقارير مراجع الحسابات الخارجي على النحو الواجب كمساهمة منها في الماضي قُدماً. ومن المهم أن يتلقى المجلس تقارير دورية من الإدارة عن تنفيذ التوصيات. أما فيما يخص التوصيات التي لم توافق عليها الإدارة، أو لم تقدم خطط عمل محددة بشأنها، فينبغي للمجلس أن يطلب إلى الإدارة أن توضح كيف خُففت حدة المخاطر المرتبطة بها أو ما السبيل إلى تخفيفها في المستقبل.

رابعاً- استخدام الميزانية والموارد

١٣- الميزانية التي اعتمدها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات لفترة السنتين الحالية، أي من كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، تبلغ ٨٨ ٠٠٠ يورو؛ أما نفقات عقد اجتماع فعلي واحد، فتبلغ حتى الآن ٢٥ ٧٠٠ يورو. ولا يشمل بند المصروفات إلا الاجتماعات السنوية التي تُعقد في المقر.

١٤- وترى اللجنة الاستشارية أنَّ مستوى الميزانية الحالي غير كافٍ كي تحقق، بدرجة معقولة، أهدافها المنصوص عليها في إطارها المرجعي. إذ لا تتيح الميزانية الحالية للأعضاء الاجتماع إلا ثلاث مرات كل فترة سنتين. وقد أثبتت تجربتنا حتى الآن أنَّ الاجتماعات الإلكترونية تعجز عن تحقيق المستوى الأمثل. ونرى، في ظل بيئة الأعمال السريعة التطور، أنَّ اللجنة لا بد أن تجتمع مرتين في السنة في فيينا وأن تتفاعل تفاعلاً مستمراً مع الإدارة.

خامساً- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

١٥- لعلَّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذا التقرير وأن يقدم إرشادات بشأن ما يلي: (أ) متابعة المجلس لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي، (ب) استفادة لجنة البرنامج والميزانية في المستقبل من تعليقات اللجنة الاستشارية على تقارير مراجع الحسابات الخارجي، (ج) مدى كفاية ميزانية اللجنة الاستشارية.